ملخص تنفيذى

تشهد مصر تغيرات سياسية هامة منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ومن المتوقع أن تؤدى هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كفاءة وشفافية السياسة الاقتصادية مما سيؤثر حتماً على الأحوال المعيشية للمواطنين المصريين. وعلى الرغم من عبور الاقتصاد المصري لأزمتين عالميتين متتاليتين خلال السنوات الخمس الماضية إلا أنه قد نجح فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، ولكن الظروف الإقتصادية الحالية غير الملائمة على الصعيدين المحلى والعالمى قد أثرت على أداء الاقتصاد المصرى، وحدّت مرحلياً من قدرته على تحقيق معدلات النمو المرجوة.

أهم التطورات:

- شهد **الناتج المحلى الإجمالي الحقيقى تحسناً نسبيا خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ مسجلاً معدل نمو قدره ٢,٢٪** مقارنة بـ١,٨٪ خلال العام المالى السابق. ويمكن تفسير ذلك التطور فى ضوء التحسن التدريجى لأداء معظم القطاعات، بالإضافة إلى أثر فترة الأساس (وهو الأثر الناجم عن تدنى معدلات الأداء فى الفترة المرجعية) والذى بدأ فى الربع الثالث من العام المالى السابق.

- **إرتفع عجز الموازنة الكلى كنسبة إلى الناتج المحلى إلى ٤,٥٪ خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١٣/٢٠١٢** ليبلغ ٨٠,٧ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ٥٨,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **ارتفعت نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة** لتصل إلى **٦٩,٧ ٪ من الناتج المحلى فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢** لتسجل ١٢٣٨,٦ مليار جنيه مقارنة بـ١٠١٩,٥ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر من العام الماضى.

- ارتفع رصيد الدين الخارجى بنسبة ٢,١٪، ليبلغ ٣٤,٧ مليار دولار فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢ (ما يعادل ١١,٩٪ من الناتج المحلى) مقابل ٣٤ مليار دولار (ما يعادل ١٣,١٪ من الناتج المحلى) فى نهاية سبتمبر من العام السابق.

- **ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ بشكل كبير ليحقق ٩,٨٪ مقارنة بمعدل نمو سنوى قدره ٨,٩٪ فى نهاية أغسطس ٢٠١٢،** ومقارنة بـ٨٪ المحقق فى نهاية سبتمبر ٢٠١١. (جدير بالذكر أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر أكتوبر ٢٠١٢ لم يتم نشرها حتى تاريخه).

- **إنخفض معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ ليسجل ٤,٣٪ مقارنة بـ٦,٧٪ خلال الشهر السابق.** كما إنخفض معدل التضخم الأساسي خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ مسجلاً ٤,٢٪ مقارنة بـ٤,٦٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠١٢.

- **قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى إجتماعها بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٢ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغير عند مستوى ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ على التوالى. كما تم الإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥٪، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥٪.**

- **حقق ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ عجزاً كلياً بلغ نحو ٠,٥ مليار دولار،** مقارنة بعجز أعلى قدره ٢,٤ مليار دولار خلال الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء انخفاض العجز الجارى (مدفوعاً بالارتفاع الملحوظ في تحويلات العاملين فى الخارج وتراجع المدفوعات عن الواردات)، مما عادل نسبياً أثر تراجع صافى تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى للداخل.

أولاً- معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلى

استمر الناتج المحلى الاجمالى (بأسعار السوق) فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ ، مسجلاً معدل نمو قدره ٣,٣٪ (مقارنة بـ٠,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق). بينما شهد الناتج المحلى الإجمالى تباطؤ نسبياً إذا ما قورن بأداء الفترة السابقة (يناير- مارس من نفس العام المالى) والتى بلغت ٥,٢٪ . بذلك، يكون معدل نمو الحقيقى للاقتصاد المصرى قد بلغ نحو ٢,٢٪ خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ١,٨٪ خلال العام المالى السابق.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية للناتج المحلى الحقيقى (بأسعار السوق)، يتضح أن **الإنفاق الاستهلاكى**- والذى يشكل ٨٧,٨٪ من إجمالي الناتج المحلى ويسهم بحوالى ٤,٧ ٪ في معدل النمو- يعتبر **المحرك الرئيسى فى دعم عجلة النمو خلال العام المالى محل الدراسة.** حيث شهد الاستهلاك الخاص ارتفاعاً فى معدل النمو ليبلغ نحو ٥,٩٪، مقارنة بمعدل نمو قدره ٥,٥٪ خلال العام السابق. بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو أقل قدره ٣,١٪ فى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٣,٨٪ خلال العام المالى السابق . وفى الوقت نفسه، فقد حقق **الإنفاق الاستثمارى معدل نمو ملحوظ قدره** ٨٪ مقارنة بتراجع قدره ٢,١٪ خلال ٢٠١١/٢٠١٠.

بذلك يكون التحسن الملحوظ فى كل من الاستهلاك والانفاق الاستثمارى قد عوضا الأثر السلبى الناجم عن زيادة الفجوة بين الصادرات والواردات خلال عام الدراسة. حيث سجلت **الواردات من السلع والخدمات** ارتفاعاً بنحو ١٠,٨٪ خلال **٢٠١٢/٢٠١١** (مقارنة بإرتفاع أقل قدره ٨,٤٪ خلال العام المالى السابق)، بينما سجلت الصادرات تراجعاً طفيفاً قدره ٢,٣٪ خلال فترة الدراسة (مقارنة بإرتفاع قدره ١,٢٪ خلال العام المالى السابق). وجدير بالذكر **أن الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق (بالأسعار الثابتة)** قد **سجل نحو ٩١٣,٨ مليار جنيه (١٥٤٢,٣ مليار جنيه بالأسعار الجارية)** خلال **العام المالى** ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل ٨٩٣,٩ مليار جنيه (بالأسعار الثابتة) (١٣٧١,١ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال العام المالي السابق.

أما بالنسبة لمعدل نمو **الناتج المحلى الحقيقى بتكلفة عوامل الإنتاج**[1] **فقد إرتفع ليسجل** ٢,٢٪ خلال ٢٠١٢/٢٠١١ وجدير بالذكر أنه وفقاً **للتقسيم القطاعي،** فقد ساعد على دفع حركة النشاط الاقتصادى **نمو معظم القطاعات ولكن بمعدلات متفاوتة، أهمها** قطاع الزراعة (معدل نمو حقيقى ٢,٩٪، و يبلغ نسبته حوالى ١٣,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، التشييد والبناء (معدل نمو حقيقى ٣,٣٪، و يبلغ نسبته حوالى ٥,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات (معدل نمو حقيقى ٥,٢٪، ٤,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) وقناة السويس (معدل نمو حقيقى ٣,٩ ٪ ، ٣,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، ، الأنشطة العقارية (معدل نمو حقيقى ٣,٢٪، ٢,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى). ومن ناحية أخرى، فقد **ساهم الأداء الضعيف لبعض** القطاعات الحيوية –والتى كانت تدفع بمعدلات النمو- فى **تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى خلال عام الدراسة** وعلى رأسها الصناعات التحويلية (معدل نمو حقيقى ٠,٧٪، و١٥,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) والسياحة (معدل نمو حقيقى ٢,٣٪، و٣,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) على التوالى خلال العام المالى.

جدول (١): مساهمة القطاعات الرئيسية فى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

	٢٠١١/١٠	٢٠١٢/١١
إجمالى الناتج المحلى	**١,٩%**	**٢,٢%**
إجمالى القطاع السلعى:	**٠,٦%**	**٠,٨%**
الزراعة و الغابات و الصيد	٠,٤%	٠,٤%
البترول	٠,١%	٠,١%
الغاز الطبيعى	-٠,١%	-٠,١%
الصناعات التحويلية	-٠,٢%	٠,١%
التشييد والبناء	٠,٢%	٠,٢%
إجمالى الخدمات الإنتاجية:	**٠,٨%**	**١,٠%**
النقل والتخزين	٠,١%	٠,١%
الإتصالات	٠,٣%	٠,٢%
تجارة الجملة و التجزئة	٠,٢%	٠,٢%
الوساطة المالية و الأنشطة المساعدة	٠,١%	٠,١%
المطاعم والفنادق	-٠,٢%	٠,١%
إجمالى الخدمات الإجتماعية	**٠,٥%**	**٠,٥%**

ثانياً- المؤشرات المالية

تشير النتائج الفعلية لموازنة[2] **العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١**، إلى إرتفاع نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي إلى ١٠,٨٪، ليبلغ ١٦٦,٧ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٣٤,٥

١ تم حساب معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى باستخدام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.
٢ شمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.

مليار جنيه خلال العام السابق. ويأتى ذلك كمحصلة لإرتفاع المصروفات بنسبة فاقت الزيادة فى الإيرادات العامة. وجدير بالذكر أن الزيادة المحققة فى المصروفات تأتى نتيجة لإرتفاع ثلاثة أبواب رئيسية؛ أولاً، إرتفاع باب الأجور نتيجة لزيادة المكافآت والإثابة للعاملين بـ٥٠,٣٪ . ثانيا، إرتفاع باب الفوائد نتيجة لزيادة فوائد سندات الخزانة بـ١٠,١ مليار جنيه لتصل إلى نحو ٣٦,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، بالإضافة إلى زيادة الفوائد على أذون الخزانة العامة بـ٥,٣ مليار جنيه لتصل ٢٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة. ثالثاً، إرتفاع باب الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية نتيجة لزيادة دعم المواد البترولية بـ٢٧,٩ مليار جنيه لتصل إلى ٩٥,٥ مليار جنيه، إضافة إلى زيادة كل من معاش الضمان الإجتماعى وزيادة المساهمات فى صناديق المعاشات بـ٢,٨ مليار جنيه. بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى قد إرتفعت لتصل إلى ٤ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٣,٦ نقطة مئوية خلال العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ١٤,٥٪ خلال عام الدراسة، لتصل إلى نحو ٣٠٣,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٢٦٥,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠. ويرجع ذلك إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت ٣١,٤٪، بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة أقل بلغ قدرها ٨٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الإرتفاع فى الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الضرائب على الممتلكات والتى قد ارتفعت بـ٣٨,٥ لتحقق ١٣,١ مليار جنيه مقارنة بـ٩,٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠. بالإضافة إلى الإرتفاع الملحوظ فى الضرائب على السلع والخدمات بـ١١,٢٪ لتسجل ٨٤,٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٧٦,١ مليار جنيه خلال العام السابق. ويرجع الإرتفاع المحقق فى حصيلة الضرائب على الممتلكات بسبب إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٤٧,٦٪ لتحقق نحو ٩,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٦,٧ مليار جنيه خلال العام السابق. وفى نفس الوقت فقد ارتفع كل من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) و االضرائب الأخرى بـ٦,٧٪ و١٩,١٪ ليسجلا ١٤,٨ مليار جنيه و٣,٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ١٣,٩ مليار جنيه و٣,١ مليار جنيه على التوالى خلال العام السابق. كما ارتفعت الحصيلة من ضريبة الدخل، ويرجع ذلك فى الأساس إلى ارتفاع الإيرادات المحصلة من "الضرائب على الدخول من التوظف" بـ١٩,٥٪ لتسجل نحو ١٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ١٣,٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠، بالإضافة إلى إرتفاع المحصل من الضريبة على قناة السويس بـ٨,٣٪ لتسجل ١١,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ ١٠,٩ مليار جنيه خلال العام السابق.

بالإضافة إلى ذلك، فقد حققت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً قدره ٣١,٤٪ خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ نتيجة لإرتفاع معظم أبواب الإيرادات غير الضريبية خاصاً الإرتفاع الكبير فى المنح لتسجل نحو ١٠,١ مليار جنيه مقارنة بـ٢,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠، وذلك فى ضوء الزيادة الملحوظة فى المنح من حكومات أجنبية (تشمل منحتين بمبلغى ٥٠٠ مليون دولار لكل منهما من دولتى قطر والمملكة العربية السعودية). بالإضافة إلى ذلك، فقد إرتفعت الإيرادات المحصلة من عوائد الملكية بـ٣٥,٩٪ لتحقق ٥٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ٤١,٢ مليار جنيه خلال العام السابق، بالإضافة إلى إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ٢,٤٪ لتسجل نحو ١٧,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ١٧,٤ مليار جنيه خلال العام السابق، مما فاق أثر الإنخفاض فى باقى البنود الأخرى من بنود باب الإيرادات الأخرى.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ إرتفاعا ملحوظاً قدره ١٧,٢٪ لتصل إلى ٤٧١ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤٠١,٩ مليار جنيه خلال العام المالى السابق. وترجع الزيادة فى المصروفات إلى زيادة الإنفاق فى معظم الأبواب فيما عدا كل من باب المصروفات الأخرى، وباب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).

وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد إرتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٢٧,٦٪ لتصل إلى ١٢٢,٨ مليار جنيه مقارنة بـ٩٦,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ وذلك فى ضوء الزيادة فى المكافآت وحوافز الإثابة بنحو ١٧,٦ مليار جنيه لتصل إلى ٥٢,٧ مليار جنيه.

كذلك إرتفعت مدفوعات الفوائد (والتى تمثل حوالى ٢٢,٢٪ من إجمالي المصروفات) خلال عام الدراسة بـ٢٢,٨٪ لتسجل حوالى ١٠٤,٤ مليار جنيه مقارنة بـ٨٥,١ مليار جنيه خلال العام السابق، ويرجع ذلك فى الأساس نتيجة الزيادة فى فوائد أذون الخزانة بنحو ١٠,١ مليار جنيه لتسجل ٣٦,٦ مليار جنيه والفوائد على سندات الخزانة بنحو ٥,٣ مليار جنيه لتصل الى ٢٥ مليار جنيه. كما سجل باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذى يمثل حوالى ٣١,٩٪ من إجمالى المصروفات) إرتفاعاً بـ٢٢٪ ليصل إلى ١٥٠,٢ مليار جنيه مقارنة بـ١٢٣ مليار جنيه خلال العام السابق.ويمكن تفسير هذه الزيادة الملحوظة فى باب الدعم فى ضوء الزيادة فى دعم المواد البترولية بنحو ٢٧,٩ مليار جنيه ومعاش الضمان الإجتماعى بنحو ٠,٥ مليار جنيه والمساهمات فى صناديق المعاشات بنحو ٢,٨ مليار جنيه.

هذا وقد انخفض كل من المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ١,٨٪، و١٠٪ ليسجلا ٣٠,٨ مليار جنيه و ٣٥,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٣١,٤ مليار جنيه و٣٩,٩ مليار جنيه خلال العام السابق. ويمكن تفسير الإنخفاض فى باب المصروفات الأخرى نتيجة لإنخفاض بند المصروفات الأخرى الإجمالية بـ١٠,١٪ ليسجل ٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٣,٤ مليار جنيه خلال العام السابق. بينما يرجع الإنخفاض فى شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) نتيجة لإنخفاض الأصول الثابتة بـ١٢,٩٪ لتصل إلى ٢٩ مليار جنيه، مقارنة بـ٣٣,٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

مؤشرات الأداء المالى

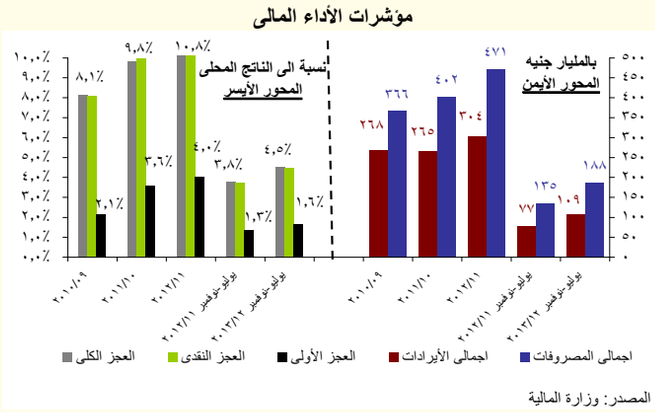

المصدر: وزارة المالية

كما تشير بيانات الموازنة العامة للدولة عن الفترة يوليو- نوفمبر من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى إرتفاع نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي إلى ٤,٥٪، ليبلغ ٨٠,٧ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ٥٨,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وجدير بالذكر أن الإيرادات كانت قد إرتفعت نسبياً خلال فترة الدراسة بنسبة أكبر من المصروفات العامة. وفيما يخص نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى فقد إرتفع ليسجل ١,٦ نقطة مئوية خلال يوليو- نوفمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ١,٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ٤٠,٣٪ خلال فترة الدراسة، لتصل إلى نحو ١٠٨,٥ مليار جنيه مقارنة بـ٧٧,٤ مليار جنيه خلال يوليو- نوفمبر ٢٠١٢/٢٠١١. ويرجع ذلك إلى إرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت ٤٦,١٪، بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بـ٢٦,٧٪ خلال يوليو-نوفمبر ٢٠١٣/٢٠١٢.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الإرتفاع فى الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الإرتفاع الملحوظ فى كل من الضريبة على الدخل، والضرائب على الممتلكات، واللذان قد ارتفعا بـ٨١,٤٪ و٣٩,٧٪ ليحققا ٣٠,٥ مليار جنيه و٦,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ١٦,٨ مليار جنيه ونحو ٤,٨ مليار جنيه على التوالى خلال يوليو- نوفمبر ٢٠١٢/٢٠١١. كما إرتفعت الضرئب على السلع والخدمات بشكل ملحوظ بنحو ٣٠,٩٪ لتسجل ٣٥,٤ مليار جنيه خلال يوليو- نوفمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ٢٧,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وجدير بالذكر أن الزيادة فى الحصيلة من ضريبة الدخل يرجع فى الأساس إلى ارتفاع الإيرادات المحصلة من "الضرائب على الدخول من التوظف" بـ٢١٪ لتسجل نحو ٧,٤ مليار جنيه خلال يوليو-نوفمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ٦,١ مليار جنيه خلال يوليو-نوفمبر ٢٠١٢/٢٠١١. بالإضافة إلى إرتفاع المحصل من الضريبة على أرباح شركات الأموال نتيجة؛ أولاً زيادة الضرائب من هيئة البترول والشريك الاجنبى بـ٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة بسبب تسويات هيئة البترول مع وزارة المالية، ثانياً نتيجة الإرتفاع المحقق فى الضرائب من الشركات والضرائب من قناة السويس بـ١٧,٣٪ جنيه و١٥,٦٪ لتسجلا ٥,٩ مليار جنيه و٥,٢ مليار جنيه مقارنة بـ٥ مليار جنيه و٤,٥ مليار جنيه على التوالى خلال نفس الفترة من العام السابق. كما ارتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات ارتفاعاً ملحوظاً، الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٤٢,٤٪ لتحقق نحو ٥,٤ مليار جنيه خلال يوليو-نوفمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٣,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى نحو أخر، فقد حققت الإيرادات غير الضريبية إرتفاعاً قدره ٢٦,٧٪ خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ نتيجة لإرتفاع باب الإيرادات الأخرى بـ٧٠,٩٪ لتسجل ٢٩,٦ مليار جنيه مقارنة بـ١٧,٣ مليار جنيه. ويمكن تفسير الإرتفاع المحقق فى باب الإيرادات الأخرى فى ضوء الإرتفاع فى عوائد الملكية، وإرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ٦٤,٤٪ و٢٧٪ ليسجلا ١٨,٥ مليار جنيه و٥,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ١١,٣ مليار جنيه، و٤,٣ مليار جنيه على التوالى خلال يوليو- نوفمبر ٢٠١٢/٢٠١١. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع بند إيرادات متنوعة ليسجل٥,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ١,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ إرتفاعا قدره ٣٨,٨٪ لتصل إلى ١٨٧,٩ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٣٥,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وترجع الزيادة فى المصروفات إلى زيادة

الإنفاق فى كافة أبواب المصروفات. وعلى رأسها، الإرتفاع فى باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذى يمثل حوالى ٢٨,٤٪ من إجمالى المصروفات و٤٩,٢٪ من إجمالى الإيرادات) إرتفاعاً بـ١٠٥,٦٪ ليصل إلى ٥٣,٤ مليار جنيه مقارنة بـ٢٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- نوفمبر من العام السابق. كذلك إرتفعت مدفوعات الفوائد (والتى تمثل حوالى ٢٧,٤٪ من إجمالي المصروفات و٤٧,٥٪ من إجمالى الإيرادات) خلال يوليو-نوفمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ بـ٣٦,٤٪ لتسجل حوالى ٥١,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٣٧,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. بالإضافة إلى ذلك فقد إرتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٢٢,١٪ لتصل إلى ٥٤,٥ مليار جنيه مقارنة بـ٤٤,٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١٢/٢٠١١.

ثالثًا- الدين المحلى

يتم عرض **بيانات الدين المحلى** الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية[٣] مختلفة هى: الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلى للحكومة العامة, والدين العام المحلى[٤].

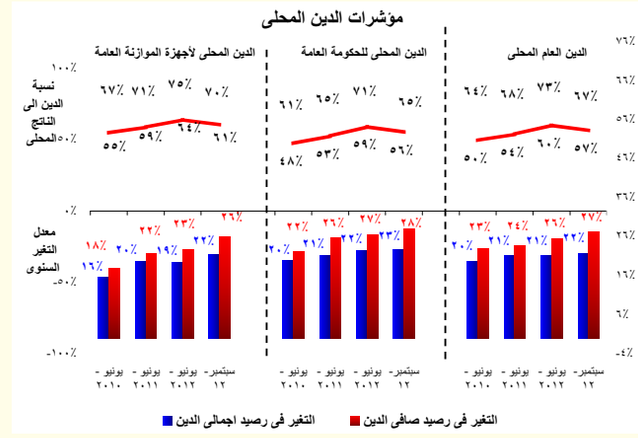

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلى فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢ إلى ٦٩,٧٪ ليسجل ١٢٣٨,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠١٩,٥ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١١ (٦٦,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى). كما سجل صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة نحو ١٠٧٨ مليار جنيه (٦٠,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بـ ٨٥٦,٧ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١١ (٥٥,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة فى رصيد الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة فى نهاية **سبتمبر** ٢٠١٢ ترجع فى الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٤١٧ مليار جنيه و٢٩٦,٦ مليار جنيه على التوالى مقارنة بـ ٣٥٠ مليار جنيه و٢٢١,٣ مليار جنيه فى نهاية **سبتمبر** ٢٠١١ وذلك نتيجة زيادة الإحتياجات التمويلية للدولة.

كما بلغ إجمالى الدين المحلى للحكومة العامة ١١٥٦,٤ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢ (٦٥٪ من الناتج المحلى) مقابل ٩٤١,٣ مليار جنيه (٦١٪ من الناتج المحلى) فى نهاية سبتمبر ٢٠١١. كما بلغ صافى الدين المحلى للحكومة العامة ٩٨٧,٩ مليار جنيه (٥٥,٦٪ من **الناتج المحلى الإجمالى) مقابل ٧٧١,٨ مليار جنيه (٥٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية سبتمبر ٢٠١١. وقد نتج الارتفاع المحقق فى رصيد الدين المحلى للحكومة العامة فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢ عن ارتفاع الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومى بما يقرب من ٩,١ مليار جنيه ليصل إلى ١٨٨,٩ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢.**

أما **عن إجمالى الدين العام المحلى** فقد بلغ ١١٩٠,٨ مليار جنيه فى نهاية **سبتمبر** ٢٠١٢ (٦٧٪ من الناتج المحلى) مقابل ٩٧٦,٦ مليار جنيه (٦٣,٣٪ من الناتج المحلى) فى نهاية **سبتمبر ٢٠١١**. وبلغ صافى الدين العام المحلى ١٠٠٦,٧ مليار جنيه (٥٦,٦٪ من الناتج المحلى) مقابل ٧٩٠,٩ مليار جنيه (٥١,٣٪ من الناتج المحلى) فى نهاية سبتمبر ٢٠١١. وترجع الزيادة المحققة فى رصيد إجمالى الدين العام المحلى فى الأساس إلى إرتفاع الدين المجمع للحكومة العامة بـ ٢١٥ مليار جنيه ليصل الى ١١٥٦,٤ مليار جنيه ، بينما انخفض رصيد الدين المستحق على الهيئات الإقتصادية بحوالى ١,٣ مليار جنيه ليصل إلى ٩٨ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢ بحوالى ٤٦,٢٪ لتصل إلى حوالى ٥٣,٩ مليار جنيه مقارنة بـ٣٦,٩ مليار جنيه فى نهاية نفس الفترة من العام السابق.

وقد ارتفع المتوسط المرجح لآجال أذون وسندات الخزانة فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢ ليسجل ١,٥ سنة مقارنة بـ ١,٣ فى سبتمبر ٢٠١١، بينما ارتفع متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢ ليصل إلى ١٣,٨٥٪ مقارنة بـ١١,٩١٪ فى نهاية سبتمبر ٢٠١١.

شهدت مؤشرات الدين الخارجى تحسن نسبى فى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٢، فبينما ارتفع رصيد الدين الخارجى بحوالى ٢,١٪ فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢ ليسجل ٣٤,٧ مليار دولار مقارنة بـ ٣٤ مليار دولار فى سبتمبر ٢٠١١، فقد إنخفضت نسبته للناتج المحلى إلى ١١,٩٪ خلال فترة الدراسة مقارنة بـ١٣,١٪ فى نهاية **سبتمبر** ٢٠١١. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي قد انخفض بنسبة ٢,٤٪ مسجلاً ٢٥,٤ مليار دولار (٧٣,٢٪ من إجمالى حجم المديونية الخارجية) فى نهاية **سبتمبر** ٢٠١٢ مقارنة بـ٢٦ مليار دولار (٧٦,٧٪ من إجمالى حجم المديونية الخارجية) فى **سبتمبر** ٢٠١١[٥].

رابعًا- التطورات النقدية

(تجدر الإشارة إلى أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر أكتوبر ٢٠١٢ لم يتم نشرها حتى تاريخه)

على صعيد التطورات النقدية، فقد ارتفع معدل النمو الشهرى للسيولة المحلية خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ بشكل طفيف ليسجل معدل نمو قدره ٠,٨٪ ليصل إلى ١١٢٤,٣ مليار جنيه، مقارنة بـ١١١٥,٣ مليار جنيه خلال شهر أغسطس ٢٠١٢. أما بالنسبة لمعدلات النمو السنوية، فقد ارتفع معدل نمو السيولة المحلية بشكل كبير في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٢ ليسجل ٩,٨٪ مقابل ٨,٩٪ في نهاية أغسطس ٢٠١٢ ومقارنة بـ٨٪ المحقق فى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١١. ويمكن تفسير ذلك كمحصلة لعدة عوامل، فعلى **جانب الأصول** فقد استمر معدل النمو السنوى لصافى الأصول الأجنبية فى التراجع بحوالى ٣٣,٤٪ مقارنة بنفس الشهر في العام السابق محققاً ١٥٠ مليار جنيه، فى حين حقق معدل النمو السنوى لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ارتفاعاً بنسبة ٣١,٥٪ مقارنة بمعدل نمو قدره ٤١,٣٪ خلال الشهر السابق. ومن ناحية أخرى، فعلى **جانب الإلتزامات**، فقد حقق معدل النمو السنوى للنقود ارتفاعاً قدره ١١,٤٪ ليسجل ٢٨٢,٩ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢، مقارنة بإرتفاع قدره٩,١٪ فى نهاية الشهر السابق. في حين ارتفع معدل النمو السنوى لأشباه النقود خلال شهر الدراسة ليصل الى ٩,٢٪ محققاً ٨٤١,٥ مليار جنيه، مقارنة بـ٨,٨٪ خلال الشهر السابق.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فقد سجل معدل نمو صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفى انكماشاً سنوياً قدره ٣٣,٤٪ ليبلغ حوالى ١٥٠ مليار جنيه فى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٢، ومقارنه بانخفاض أقل قدره ٢٧,٨٪ فى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١١، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء تزايد الضغوط على ميزان المدفوعات منذ بداية عام ٢٠١١. استمر صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى فى التراجع، والذى بدأ مع اندلاع الإضطرابات السياسية، حيث بلغت نسبة التراجع السنوى ٤٦,٨٪ خلال العام المنتهي في سبتمبر ٢٠١٢ - وجدير بالذكر أنه كان قد سجل أعلى نسبة إنخفاض له منذ يوليو ٢٠٠٢ وقدرها ٥٥,٥٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢ - ليبلغ بذلك ٧٠,٢ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢. ومن ناحية أخرى، فقد حقق صافى الأصول الأجنبية لدى البنوك الأخرى انخفاضاً بنسبة ١٤,٥٪ خلال السنة المنتهية في سبتمبر ٢٠١٢ ليصل إلى ٧٩,٧ مليار جنيه، مقارنة بانخفاض أعلى قدره ٢١,٢٪ خلال الشهر السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد حقق معدل النمو السنوى لصافى الأصول المحلية نمواً بلغ ٢١,٩٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ ليسجل ٩٧٤,٤ مليار جنيه، مقارنة بنمو قدره ٢٣٪ خلال الشهر السابق و٢٥,٧٪ خلال سبتمبر ٢٠١١، وذلك فى ضوء تحقيق صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية لمعدل نمو سنوي قدره ٣١,٥٪، مقارنة بمعدل نمو سنوى قدره ٣٢,٧٪ خلال الشهر السابق (وتجدر الإشارة الى أنه كان قد حقق أعلى نسبة ارتفاع له وقدرها ٤٥,٣٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢.) وجدير بالذكر أن معدل النمو السنوى لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية قد ساهم بحوالى ١٥٢٪ من نمو السيولة المحلية في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ مسجلاً ٦٣٤ مليار جنيه.

بالإضافة الى ذلك، فقد إرتفع معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٢ بـ٧,٢٪ ليصل بذلك الى ٤٥٦,٤ مليار جنيه مقارنة بمعدل نمو قدره ٦,٧٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بإرتفاع قدره ١,٣٪ المحقق فى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١١، وبمتوسط معدل نمو سنوي خلال الإثنى عشر شهراً الماضية قدره ٥٪. ومن الجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام قد سجل ٢٠,٢٪ فى نهاية شهر الدراسة محققاً ٤١,٩ مليار جنيه، فى حين انخفض بشكل طفيف إذا ما قورن بـ٢١,٧٪ خلال شهر أغسطس ٢٠١٢.

تراجع رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصري ليصل إلى ١٥ مليار دولار في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٢، وهو ما يمثل نسبة انخفاض قدرها ٥٨٪، مقارنة برصيد بلغ ٣٦ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٠، وهى أعلى قيمة له. وجدير بالذكر

---

٣ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلى فيما بينهم.

٤ يشمل الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، و الهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلى للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى. أما بالنسبة للدين العام المحلى فيشمل أرصدة الدين المحلى المجمع لكل من الحكومة العامة و الهيئات الاقتصادية.

٥ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تبويب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تبويب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير فى جملة الدين (والتى تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافى حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تبويب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجى للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلى بدلاً من مديونيات «القطاعات الأخرى». وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التبويب الجديد.

أن هذا الرصيد كان قد سجل ٢٦,٦ مليار جنيه فى نهاية العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١. كما تجدر الإشارة إلى أن شهر نوفمبر قد شهد إنخفاضاً شهرياً بنحو ٠,٥ مليار دولار فى رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصري وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء إتساع العجز التجاري وإستمرار تراجع الدخل من السياحة والاستثمار الأجنبى المباشر نتيجة لتجدد التوتر على الساحة السياسية.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع معدل نمو جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) ليحقق ٧,٤٪ فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ ٦,٥٪ فى نهاية الشهر السابق ليسجل ١٠٥٠,٥ مليار جنيه، ومقارنة بـ٥,٩٪ خلال سبتمبر ٢٠١١. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٨,٩٪. ومن ناحية أخرى فقد ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) ليحقق ٦,٢٪ فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ٦,١٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بإرتفاع قدره ٢,٥٪ فقط خلال سبتمبر ٢٠١١، ليصل بذلك إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة الى ٥٠٨,٤ مليار جنيه. وبالرجوع الى التفاصيل، يلاحظ أن النمو السنوى لجملة الإقراض للقطاع غير الحكومى قد سجل ٧,٤٪ ليبلغ ٤٧٣,٤ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢. فى حين استمر معدل النمو السنوى لجملة الإقراض للقطاع الحكومى فى الانخفاض مسجلاً انخفاضاً قدره ٧,٩٪ ليبلغ ٣٥ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢. وبناءاً على ما سبق، فقد إرتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية لتسجل ٤٥,٤٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١٢، مقارنة بنسبة ٤٤,٦٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. وقد سجلت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية انخفاضاً كبيراً على أساس سنوى لتبلغ نحو ٥٨,٤٪ خلال سبتمبر ٢٠١٢ مقابل ٦٢,٩٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

معدل النمو السنوى للسيولة المحلية ونقود الإحتياطى

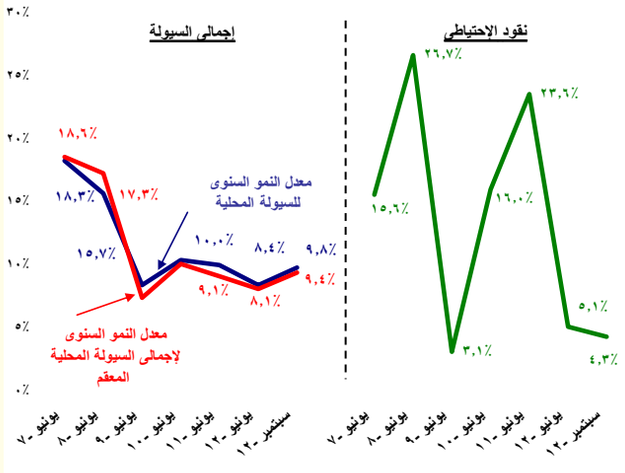

وفيما يخص معدلات الدولرة، فقد إنخفضت معدلات الدولرة في جملة السيولة المحلية خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ نسبياً عند ١٦,٧٪ مقارنةً بـ١٦,٨٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١٧,٣٪ خلال سبتمبر ٢٠١١. وبالإضافة الى ذلك، فقد إنخفضت معدلات الدولرة في الودائع خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ لتسجل ٢٣,٣٪ مقارنة بـ٢٣,٦٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ٢٣,٧٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

خامساً- تطورات الأسعار

إنخفض معدل التضخم السنوى[٦] لحضر الجمهورية خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ ليسجل نحو ٤,٣٪ مقارنة بـ٦,٧٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ٩,١٪ خلال شهر نوفمبر ٢٠١١. [وفيما يخص معدل التضخم السنوى لإجمالى الجمهورية، فقد إنخفض أيضاً ليسجل ٤,١٪ خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ٧٪ خلال اكتوبر ٢٠١١، ومقارنة بـ١٠٪ خلال شهر نوفمبر ٢٠١١]. ويأتى هذا الإنخفاض كمحصلة لإنخفاض معدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات ذات الأوزان المرتفعة وعلى رأسها مجموعات "الطعام والشراب"، و"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"، و"الملابس والأحذية"، و"الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة ".

وتشير البيانات التفصيلية إلى تراجع معدلات التضخم السنوية لبعض البنود الفرعية ضمن مجموعة "الطعام والشراب" مقارنة بالشهر السابق، خاصاً كل من "الخضروات" (١,٧٪ مقارنة بـ١٨,٨٪ خلال الشهر السابق، نتيجة لزيادة المعروض من محاصيل العروة النيلية) و" الألبان والجبن والبيض" (٨,١٪ مقارنة بـ٨,٧٪، نتيجة لزيادة الإنتاج والمعروض من البيض)؛ بالإضافة إلى إنخفاض معدل التضخم السنوى لمجموعة "المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود" (٢,٣٪ مقارنة بـ٥,٧٪، نتيجة لزيادة المعروض من أسطوانات البوتاجاز).

٦ قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من أغسطس ٢٠١٠ ، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠١٠ كشهر أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة فى ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وعلى نحو آخر، فقد إنخفض معدل التضخم الشهرى ليسجل -١,٣٪ خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ مقارنة بإرتفاع قدره ٠,٨ ٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بإرتفاع قدره ١٪ خلال شهر نوفمبر من العام السابق. وذلك فى ضوء إستمرار تراجع معدل التضخم الشهرى لمجموعة "الطعام والشراب" ليسجل -٢,٧٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ -٠,٩٪ خلال الشهر السابق.

ووفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزى، فقد إنخفض معدل التضخم السنوى الأساسي خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ ليسجل ٤,٢٪ مقارنة بـ٤,٦٪ خلال الشهر السابق[٧] ومقارنة بـ٧٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد إنخفض المعدل السنوى ليسجل ٤٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠١٢ مقارنة بـ ٤,٥٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ٦٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠١١. كما إنخفض معدل التضخم الشهرى لأسعار المنتجين ليسجل -١,٩٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠١٢ مقارنة بإرتفاع قدره ٣,٤٪ خلال الشهر السابق.

وجدير بالذكر أن البيانات التفصيلية لشهر أكتوبر ٢٠١٢ غير متاحه حتى تاريخه. وفيما يخص معدل التضخم السنوى لأسعار المنتجين خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ فقد إرتفع معدل التضخم الشهرى ليسجل ٤,٥٪ مقارنة بـ٢,٣٪ خلال شهر أغسطس ٢٠١٢. ويرجع الإرتفاع المحقق فى معدل التضخم السنوى لأسعار المنتجين إلى إرتفاع معدل التضخم السنوي بشكل ملحوظ لمجموعة " الزراعة وإستغلال الغابات وصيد الأسماك ليسجل ١٠,١٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ١,٢٪ خلال الشهر السابق.

كما إرتفع معدل التضخم السنوى لمجموعة "الصناعات التحويلية" ولكن بشكل طفيف ليسجل ٠,٦٪ مقارنة بـ٠,٥٪ خلال الشهر السابق مما عادل أثر إنخفاض معدل التضخم السنوى لمجموعة التعدين وإستغلال المحاجر والذى سجل ١,٧٪ مقارنة بإرتفاع قدره ٥,٤٥٪ خلال الشهر السابق.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى إجتماعها بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٢ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغير عند مستوى ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ على التوالى. كما تم الإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥٪، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥٪. وقد أوضحت لجنة السياسة النقدية أن هذا القرار جاء فى ضوء " وجود توازن ما بين المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم من ناحية والتباطؤ فى نمو الاقتصاد المحلى من ناحية أخرى، بالإضافة إلى حالة عدم التيقن في الفترة الحالية». فعلى الرغم من أن تراجع معدل نمو الاقتصاد في غضون مرحلة التحول السياسي التي تمر بها البلاد قد أدى بطبيعة الحال إلى انحسار الضغوط التضخمية من ناحية الطلب، إلا أن الضغوط التضخمية مازالت موجودة من ناحية العرض والمتمثلة في احتمالية عودة الاختناقات في الأسواق المحلية نتيجة عدم كفاءة قنوات توزيع السلع.

سادساً- المعاملات مع القطاع الخارجى

تشير بيانات **القطاع الخارجى** الخاصة بالفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ - المنشورة من قبل البنك المركزى- إلى تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ٠,٥ مليار دولار، محققاً بذلك انخفاض قدره ٧٨٪ عن العجز الكلى المحقق خلال يوليو - سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١ والذى بلغ قدره ٢,٤ مليار دولار. ويأتى انخفاض العجز الكلى المحقق خلال فترة الدراسة كمحصلة لإنخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية بـ٨٧٪ (نتيجة للارتفاع الملحوظ فى تحويلات العاملين بالخارج وتراجع المدفوعات عن الواردات) ؛ مما عادل نسبياً أثر تراجع صافى تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى للداخل. هذا وقد استقر بند "السهو والخطأ" بشكل نسبى محققاً صافى تدفقات للخارج بنحو ٠,٧ مليار دولار للعام الثانى على التوالى.

٧ مؤشر التضخم الأساسى (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين مستبعدا منه بعض السلع التى تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٦,٩٪ من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التى تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٨,٧٪ من السلة السلعية للمستهلكين)، وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحى وتكميلى.

جدول (٢): المؤشرات الرئيسية الخاصة بميزان المدفوعات

(مليون دولار)

	يوليو-سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١	يوليو-سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢	نسبة التغير
الميزان التجارى	-٧،٨٢٣	-٦،٨٨٠	-١٢٪
الصادرات	٦،٧٦٥	٦،٩٤٨	٢،٧٪
بترولى	٣،٢٣٤	٣،٣٧٣	٤٪
غير بترولى	٣،٥٣١	٣،٥٧٥	١٪
الواردات	-١٤،٥٨٨	-١٣،٨٢٨	-٥٪
الخدمات (صافى)	١،٦٢٢	١،٦٩٧	٥٪
المتحصلات	٥،٤١١	٥،٦٤٧	٤٪
المدفوعات	٣،٧٩٠	٣،٩٥٠	٤٪
المتحصلات الجارية	١٦،٢٠٢	١٧،٤٩٩	٨٪
المدفوعات الجارية	١٨،٣٧٧	١٧،٧٧٨	-٣٪
الميزان الجارى	-٢،١٧٥	-٢٧٩	-٨٧٪
ميزان المعاملات الرأسمالية	٥٠٢	٤٤٤	-١٢٪
الحساب الرأسمالى	-٢١	-٣٩	٨٨٪
الحساب المالى	٥٢٣	٤٨٣	-٨٪
تدفقات الاستثمارات المباشرة فى مصر (صافى)	٤٤٠	١٠٨	-٧٥٪
صافى تدفقات محفظة الأوراق المالية فى مصر	-١،٧٣٠	-٣٢٧	-٨١٪
الميزان الكلى	-٢،٣٥٦	-٥١٩	-٧٨٪

تراجع عجز الميزان التجارى بـ١٢٪ ليحقق عجزاً قدره ٦,٩ مليار دولار خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل نحو ٧,٨ مليار دولار خلال يوليو – سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١. ويرجع ذلك إلى ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ٣٪ لتسجل حوالى ٦,٩ مليار دولار، بالإضافة إلى تراجع حصيلة المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة ٥٪ لتحقق نحو ١٣,٨ مليار دولار. وبالرجوع الى التفاصيل، فإنه يمكن تفسير الإرتفاع فى الصادرات السلعية الى زيادة الصادرات من المنتجات البترولية بحوالى ٤٪ لتصل إلى ٣,٤ مليار دولار، فى حين ارتفعت الصادرات غير البترولية بنحو ١,٢٪ لتصل إلى حوالى ٣,٦ مليار دولار. بينما يأتي الإنخفاض في جملة الواردات السلعية نتيجة لإنخفاض الواردات غير البترولية بنسبة بلغت ٧٪ لتصل إلى نحو ١١ مليار دولار ، مما فاق أثر إرتفاع الواردات غير البترولية بنسبة بلغت ١,٥٪ فقط لتصل إلى ٢,٩ مليار دولار.

أما عن الميزان الخدمى، فقد ارتفع الفائض الكلى المحقق خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ ليسجل نحو ١,٧ مليار دولار (ما يعادل ٠,٦٪ من الناتج المحلى) مقابل ١,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، حيث إرتفعت جملة المتحصلات الخدمية لتصل إلى ٥,٦ مليار دولار وذلك فى ضوء إرتفاع كل من حصيلة النقل والمتحصلات الحكومية، حيث ارتفعت قيمة الإيرادات من النقل بـ ٨٪ لتصل إلى ٢,٢ مليار دولار وذلك على الرغم من انخفاض عائدات قناة السويس بـ٥٪ لتحقق حوالى ١,٣ مليار دولار مقابل ١,٤ مليار دولار فى العام السابق.

كما إرتفعت المتحصلات الحكومية بنحو ٣٣٥٪ لتصل إلى ٨١ مليون دولار ، بالإضافة الى الإرتفاع فى المتحصلات الأخرى بنحو١٣٪ لتصل الى ٦٣٢ مليون دولار. وقد فاقت الإرتفاعات المحققة فى البنود السابق ذكرها الانخفاض الطفيف فى الإيرادات السياحية، والتى إنخفضت بشكل طفيف خلال فترة الدراسة لتحقق نحو ٢,٦ مليار دولار مقابل ٢,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. وبالرجوع الى البيانات التفصيلية نجد أن عدد الليالى السياحية قد إنخفض إلى ٣٥,٥ مليون ليلة خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٣٧,٤ مليون ليلة خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفعت المدفوعات الخدمية لتحقق حوالى ٤ مليار دولار خلال الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ٣,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق ويرجع ذلك الى ارتفاع المدفوعات عن النقل والسياحة بـ ٣٩٪ و ١٦٪ على التوالى لتسجل ٤٣٥ مليون دولار و٧٢٤ مليون دولار. وبالاضافة الى ذلك، فقد ارتفعت المدفوعات الأخرى بـ ٢٨٪ لتسجل ٩٥١ مليون دولار مقارنة بـ ٧٤٤ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. بينما انخفضت قيمة المدفوعات عن الاستثمار خلال فترة الدراسة بـ٩٪ لتحقق ١,٦ مليار دولار. كما انخفضت مدفوعات الحكومة بـ٣٣٪ لتسجل ٢١٦ مليون دولار.

شهدت التحويلات الخاصة إرتفاعاً ملحوظاً بنسبة ٢١٪ إلى نحو ٤,٩ مليار دولار خلال يوليو - سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، مما ساعد على الحد من إرتفاع العجز الكلى فى ميزان المدفوعات. وجدير بالذكر أن التحويلات الخاصة إحتلت المركز الأول كأهم مصادر الموارد الجارية بالنقد الأجنبى للبلاد بنسبة ٢٧,٨٪ من جملة الموارد. كما ارتفعت التحويلات الرسمية خلال فترة الدراسة لتحقق ٤٠ مليون دولار مقارنة بـ١٦ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد ترتب على ما سبق زيادة المتحصلات الجارية بـ٨٪ لتحقق ١٧,٥ مليار دولار، فى حين انخفضت المدفوعات الجارية بـ٣,٣٪ لتحقق ١٧,٨ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى ارتفاع نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافى التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٩٨,٤٪ مقارنة بنحو ٨٨,٢٪ خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد ترتب على ما سبق ذكره الانخفاض الملحوظ فى عجز الميزان الجارى بحوالى ٨٧٪ ليصل إلى ٢٧٩ مليون دولار خلال الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بعجز قدره ٢,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

ومن ناحية اخرى فقد انخفض صافى تدفقات الميزان الرأسمالى والمالى للداخل خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ لتحقق نحو ٠,٤ مليار دولار (٠,٢٪ من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٠,٥ مليار دولار (٠,٢٪ من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام السابق. ويأتى ذلك نتيجة تحقيق الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى مصر صافى تدفقات للخارج بقيمة ٠,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة (٠,١٪ من الناتج المحلى) فى مقابل صافى تدفقات للخارج بقيمة أعلى بنحو ١,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (٠,٧٪ من الناتج المحلى). وذلك كمحصلة لإنخفاض صافى مبيعات الأجانب لأذون الخزانة والسندات المصرية لتحقق حوالى ٢٧٦ مليون دولار فقط خلال فترة الدراسة مقابل ١,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

وجدير بالذكر أن صافى تدفقات الإستثمار المباشر إلى مصر سجل تدفق للداخل بنحو ٠,١ مليار دولار (٠,٠٤٪ من الناتج المحلى) مقابل ٠,٤ مليار دولار (٠,٢٪ من الناتج المحلى) خلال يوليو – سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١. كما سجلت الإستثمارات الأخرى صافى تدفقات للداخل بقيمة ٠,٧ مليار دولار مقابل ٢ مليار دولار خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١.

وأخيراً، استقر بند السهو والخطأ خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ بشكل نسبى محققاً صافى تدفقات للخارج بنحو ٠,٧ مليار دولار للعام الثانى على التوالى.

سابعاً- تطورات سوق المال

أما عن **تطورات سوق رأس المال المحلى**، فقد انخفض مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ بـ٨٨٨ نقطة ليصل إلى ٤٨٠٨ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى اكتوبر ٢٠١٢ والذى بلغ ٥٦٩٦ نقطة. وفى نفس الوقت، فقد شهد رأس المال السوقي خلال شهر الدراسة انخفاضاً قدره ١٤٪، محققاً ٣٣٩ مليار جنيه (١٩,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى). مقارنة برصيد بلغ ٣٩٤ مليار دولار خلال الشهر السابق. وقد تكون تلك التطورات السلبية نتيجة لتجدد التوتر على الساحة السياسية.